الدلالـــة الزمنيـــة لفعل الأمـــر في القـــرآن الكريم

د. عتيق صالح علي القماطي ـ كلية الآداب - جامعة صبراتة

مقدّمـــــة :

مـــن القضايا اللغويـــة التي تناولها النُّحاة العرب بالدراســـة المعمقة تارة ، وبالإشارة الخفيفة تارة أخرى قضية الزمن النحوي حيث يعد الفعل في اللغة العربية من أهـــم مكوناته، ويمثل مادة غير قليلة من مفرداته ، وهو محصلة لدلالة الصيغ والتراكيب داخل الجمل، وتكمن أهميته في أنه لا يمكن قصر النظر عند دراسته على الصيغ والتراكيب مجردة من السياق؛ بل يجب النظر إلى دلالتها الزمنية وفقا للسياق الواردة فيه ، فثمة قرائن لفظية ومعنوية تسهم في تحديد الدلالة الزمنية ، ولذلك تم تقسيم الزمن وفقا للصيغ والتراكيب الدالة عليه على ثلاثة أقسام، وهي : الماضي والحاضر والمستقبل.

لهذا كانت دراسة الفعل كجنس من أجناس اللغة له خصوصيته لوجود جوانب متعددة تشترك في تحديد دلالته، تتنوع بين خصائص صرفية من حيث البنية، وخصائص نحوية من حيث التركيب، ودور الفاعل في عملية الإسناد في التراكيب العربية، كما تكتنف الفعل خاصية أخـــرى يمثلها اختصاصه باجتماع عنصرين هامين فيه هما: الحدث واقترانه بالزمن من خلال بنيته الصرفيـــة ثم من خلال تركيبه مع غيره من مكونات اللغة، فيكتسب بذلك دلالات زمانية مختلفة عن دلالة الكلمة المفردة للفعل.

سبب اختيار الموضـــوع:

بعد البحث والتقصي وجدت أن أكثر الباحثين أسهبوا في دراسة دلالات زمـــن للفعل بوجه عام ، ودلالات زمن الفعل الماضي والمضارع بوجه خاص، وأقامـــوا عليها دراسات مستقلة ، ولم يدرسوا فعل الأمـــر إلا من خلال ثنايا دراساتهم لأزمنة الفعل بوجه عام ؛ الأمر الذي دفع الباحث إلى إقامة دراسة لزمن فعل الأمـــر وأخص منه ما جاء على صيغة : (اِفْعَـــلْ) ؛ للوقوف على دلالات صيغته الزمنية إفرادا وتركيبا ؛ لاسيما إذا كان مجال الدراسة التطبيقية القرآن الكريم الذي تم الاقتصار فيه على بعض الآيات التي تدل على أزمنة صيغة (افعل) المختلفة.

منهـــج الدراســـة:

اعتمدت الدراســـة المنهج الوصفي ؛ وذلك بتتبع النصوص القرآنية المختارة وبيان دلالاتها الزمنية، فتكون هذه النصوص أدلة وشواهد على دلالة العربية على الزمن لصيغة (افعل) الدالة على الأمر بأنماطه المختلفة، وقصرت الدراسة مجالها على دراسة الطرائق التي تعبّر بها العربية عن زمن هذه الصيغة.

الدراسات السابقـــة :

أمَّا عن الدِّراسات السَّابقة فلا يدعـــي الباحث أنَّه قد حاز قصب السَّبق في دراسة زمن الفعل، فقد سبقه غيره بدراسات بحثية شمولية، في الدلالات الزمنية للأفعال، غير أن أغلبها لم تفرد لفعل الأمر مساحة مستقلة يستحقها، ومن هـــذه الدراسات :

الأزمنة في اللغة العربية : لفريد الدين آيـــدن ، دار العبر للطباعة والنشر- اسطنبول، 1997م ، والدلالة الزمنية للفعل في القرآن الكريم - سورة الملك أنموذجا-: لباديس مغيش (رسالة ماجستير)، جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر، 2018م. ، والدلالة الزمنية للفعل الماضي عند الرضي في شرحه على الكافية: د. فالح حسن الأسدي- عذراء ضاوي العزاوي، جامعة بابل- كلية التربية والعلوم الإنسانية –العراق ، مجلة العلوم الإنسانية-المجلد 25- العدد الأول 2018م.، و الدلالة الزمنية للفعل المضارع في سورة التوبة : هداية محمد أبو زاكية (رسالة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الأوسط، 2016م. ، ودلالة الفعل في العربية من حيث الأصل والمصطلح الزمني : أ- بشير جلول، جامعة محمد خيضر-بسكرة- الجزائر، مجلة كلية الآداب والتربية- العدد السابع عشر 2015م.

وقد تناول الباحث هذا الموضوع وفق العناوين الآتية:

أولا- الفعـــل والزمـــن : المتأمل في كتب النحو لا سيما كتب المتأخرين منها ، يجد النحاة مختلفين في تقسيمهم للفعل فمنهم من قسَّمه من حيث الصيغة الشكلية إلى ماضٍ و مضارع و أمـــر، و منهم من قسَّمه من حيث الزَّمن إلـى ماضٍ و حال و استقبال، غير أن أغلب النحاة اكتفوا في تحديد دلالة الفعل على الزمن في ثلاثة أقسام هي: "ماضٍ وهو ما دلّ على الزمن الماضي، ومضارع وهو ما دلّ على زمن الحاضر أو المستقبل، وجعلوا القسم الثالث وهو الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل"[1].

وفي تقسيمهم هذا انطلقوا من أنَّ الأزمنة ثلاثة : ماضٍ، وحاضر، ومستقبل ، يقول سيبويه: " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى، ولما

يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ. وأما بناء ما لم يقع فإنَّه قولك آمرًا: اذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ، ومخبرًا: يقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ" [2]، وقد شـــرح أبو سعيد السيرافي قول سيبويه بأنه يقصد بالكائن الحال في وقت النطق، والماضي يختص بمثال واحد، والحال والمستقبل الذي ليس بأمر يختصان ببناء واحد[3].

فالنحاة قسموا زمـــن الفعل على أساس تقسيم الزمن الفلسفي، وهو الماضي والحاضر والمستقبل ، وخصوا كل زمن صيغة معينة ، هو معناها في حالة الإفراد والتركيب على الســـواء[4]، فحين نظر النحاة في الزمن وجدوه ثلاثة: زمن مضى وانقضى، وزمن هم فيه، وزمن منتظر لم يأت بعد، فـ " كان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي من أول وهلة فقسموا الأفعال بحسبه إلى ماض ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاما زمنيا، وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق"[5].

وقد انتقد بعض الباحثين المعاصرين النحاة لتركيزهم على الزمن في صيغة الفعل، وإهمال السياق الذي وردت فيه، حيث يـــرى فاضل الساقي: "أنه كان على النحاة أن يدركوا أن الأفعال مجرد صيغ وألفاظ تدل على زمن ما ، هو جزء من معنى الصيغة لا على زمن معين ، وأن السياق أو الظروف القولية بقرائنها اللفظية والحالية هي وحدها التي تعين الدلالة الزمنية وترشحها لزمن معين"[6]. وعليه فقد قسم المحدثون[7] الزمن على نوعين هما:

زمن صرفـــــي (صيغـــي) : وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغ الفعلية في حالتها الإفراديـــة خارج السياق، فالزمن الصرفي لا بد أن يقتصر على معنى الصيغة وتنتهي مهمته معها.

زمن نحـــــوي(سياقـــي): "وهو الذي تحدده القرينة اللفظية أو الحالية ، أي: هو معنى الفعل في السياق"[8]، وذلك من خلال الصيغ المفردة والمركبة ، مع ما يصاحبها من ضمائم وقرائن لفظية وحالية، حيث أدرك أبو البقاء الكفوي قيمة السياق وقرائنه في تحديد المعنى، وحدد المعالم المهمة لنظرية السياق اللغوي[9]، ويسمى – أيضا- بالزمن السياقـــي التركيبي.

وللمقارنة بين الزمنين الصرفي والنحوي يمكن القول: إنَّ مجال النظر في الزمن النحوي هو السياق وليس الصيغة المفردة ، وبناء الجملة العربية أخصب مجالا لهذا

النظر، بينما لا يكون مجال النظر في الزمن الصرفي إلا الصيغة مفردة خارج السياق[10].

ويرى الدكتور مالك المطلبي " أن الصيغ في اللغة العربية تخلو من الدلالة على زمن في المستوى الصرفي"[11]، و" أنَّ وقوع الصيغ المتغايرة في مستوى تركيبي واحد يعني تفريع صيغة ما دون غيرها من الزمن، حيث تشير إلى وجه من وجوه دلالتها الحديثة، ومن هنا يكون الخطأ إسناد الزمن إلى مثل هذه الصيغ بوصفها شكلا زمنيا؛ لأن الزمن يكتسب من قرائن السياق اللفظية والمعنوية"[12].

ويبدو للباحث أن دلالة السياق على الزمـــن النحوي لا تنفصل عن دلالة المفردة في الصيغة الصرفية، فهما متمازجان ، وأنَّ الصيغة الصرفية لا تخلو من دلالة زمنية، غير أن السياق يضفي دلالة إضافية للدلالة الصرفية المفردة يحددها السياق نفسه، فيُجمع بين الدلالتين، ولا تلغي إحدى الدلالتين الأخرى، أو تفرغها من محتواها.

فمثلاً: الفعل : (اذهبوا، وتحسسوا) في قوله – تعالى- : **(يَا بَنِـــيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ)**[13]، فعل أمـــر يدل بصيغته الصرفية على الزمـــن المطلق ، وهو حدوث الفعل بعد زمن التكلم ، ولكنه وقع في سياق المضي؛ لأنه فعل تحقق وانتهى أمره ، فسياق القصة يبين أن إخـــوة يوسف ذهبوا إليه فعلا كما أمـــرهم أبوهم ، فلما دخلوا عليه ، أي : على سيدنا يوسف -عليه السلام -: **(قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرّ)**[14]. فالقرينة في السياق النحوي التركيبي تشير إشارة واضحة إلى أنه انقضى وانتهى ، مع كونه فعل أمر في صيغته الصرفية ، فتضافر الدلالتين الصرفية والنحوية وتوظيف الصيغة في معنى الاستقبال متضمنة معنى المضي ساهمتا في إبراز الزمن السياقي في الآيـــة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن المحدثين لم يخرجوا عن الأزمنة التي جاء بها النحاة القدامى ؛ وإنما أضفوا استعمالات هذه الصيغ بحسب ورودها في سياقات مختلفة، فعبَّروا عن الزمن نحويا بدلالات يفرضها السياق، وطبعوا صيغ أزمنة الأفعال بطابع دلالي يتحدد فيه الزمن من خلال ارتباطه بقرائن وأدوات، وبذلك استطاعوا أن يسبغوا على الصيغة المركبة إضافة أزمنة جديدة منطلقين مما خلفه القدماء.

ثانيا- اشتقاق فعـــل الأمـــر [15]**:** الأصل في فعل الأمـــر أن يصاغ على زنة (اِفْعَلْ) غير أنه قد تعتريه بعض العلل الصرفية أو النحوية فيكون وزنه على صور أخري. فيصاغ فعل الأمر بزيادة همزة على أوله إذا كان ما بعد حرف المضارعة حرف ساكن

، فيكون زنته على صيغة (اِفْعَلْ)، وهذه الصيغة، نحو (اخْلَعْ) في قوله – تعالى- : **(فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى)**[16]، ويصاغ من المضارع الصحيح بحذف حرف المضارعة من أوله إذا كان ما بعد حرف المضارعة متحركا، نحو (خُذْهَا) في قوله تعالى- : **(قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَىٰ)**[17]. ويصاغ من المضاع المعتل الآخر بحذف حرف العلة من آخره، وحرف المضارعة من أوله، وزيادة همزة في أول الفعل ويعوض عن حرف العلة المحذوف بحركة مناسبة مع الحرف المحذوف ، مثل: الكسرة المناسبة للياء في نحو: (فَوَلِّ) في قوله - تعالى- : **(قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ)**"[18]، والضمة المناسبة للواو في مثل (أُتْلُ) في قوله - تعالى- : **(وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا)**[19]، والفتحة المناسبة للألف في نحو (انْهَ- اصْبِرْ) في قوله - تعالى- : **(يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)**[20]

ثالثا- علامات فعل الأمر: علامة فعل الأمر التي يعرف بها مركبة من شيئين: " قبول نون التوكيد، والدلالة على الأمر بصيغته ، نحو: اضربن، واخرجن"[21]، ونون التوكيد تكون خفيفة أو ثقيلة، فإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ.

أو تكون مركبة من "دلالته على الطلب، وقبول يا المخاطبة ، وذلك نحو: (قُمْ)؛ فإنه دال على طلب القيام، ويقبل يا المخاطبة، وتقول إذا أمرت المرأة: (قومي)، وكذلك (اقْعُدْ، واقْعُدِي"[22]، "فإن دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة، نحو (صه) بمعنى: أُكْفُفْ، أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب، نحو: (أنتِ يا هند تَقومينَ وتَأكلين) لم يكن فعل أمر"[23].

رابعا- دلالة فعل الأمر: الأمر في اللغة : الأمر لفظة مكونة من الألف والميم ثم الراء لها عدة معان ، منها: الأمر ، بمعنى : نقيض النهي . يقول الفيروز آبادي **:** "الأمر ضد النهي كالإمارة والإيمار بكسرهما، وأمره به وآمره فائتمر"[24]، وأشار ابن الفارس إلى المعاني التي تستفاد من مادة (أمر)، حيث يقول: "الأمر ضد النهي، والأمر بمعنى النماء ، ومن معناه البركة ، ويأتي بمعنى المعلم، كما يجيء بمعني العجب"[25].

أما في الاصطـــلاح : ففعل الأمـــر " هو الفعل الدال على طلب حدوث فعل أو تركه بعد زمن التلفظ "[26]، وذلك من غير أن يلتصق بلام الأمر[27]. يقول ابن يعيش : اعلم أن الأمـــر معناه طلب الفعل بصيغة مخصوصة" [28] ، أي : طلب حدوث هذا الفعل بصيغته المخصوصة، وهي (افعل).

في حين عـــرّف ابن هشام فعل الأمر مستندا في ذلك إلى علامة من علاماته ، بقوله : "ما دلَّ على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة كقُومي"[29].

وللفعل في اللغة العربية ثلاث صيغ هـــي: (فَعَل – يَفْعُل - اِفْعَل)، والنحاة العرب نظروا في معنى الزمـــن بحسب هذه الصيغ، فكان من السهل عليهم تحديد الزمن الصرفي المرتبط بالصيغة ، فوزعوا أقسام الزمن الثلاثة ، فجعلوا (فعل) للدلالة على الزمن الماضي، و(يفعل) على الحال والاستقبال، و(افعل) للحال والاستقبال – أيضا- [30]، وعلى هذا الأساس درسوا الزمن في السياق ، فسموا الماضي ماضيا حتى حين يكون معناه الاستقبال في السياق، وكذلك بقية الصيغ، فأدى ذلك إلى اختلاف الزمن مع الصيغة التي وضعوها داخل السياق. والنحاة بصريون وكوفيون اتفقوا على أن صيغتي (فعل، ويفعل) دالتان على الزمن ، غير أنهم اختلفوا في صيغة (افْعَلْ). فذهب البصريون [31] إلى أنَّ (افعل) قسيما لـ(يفعل، وفعل) في الدلالة الزمانية، في حين أسقطها الكوفيون[32] من هذا التقسيم ، ولم جعلوه قسيما للماضي والمضارع ؛ بل جعلوه مقتطعا من المضارع، كما نبه على ذلك خالد الأزهـــري بقوله : "والفعل- بكسر الفاء- من حيث هو فعل: جنس تحته ثلاثة أنواع عند جمهور البصريين، ونوعان عند الكوفيين والأخفش، بإسقاط الأمر بناء على أن أصله مضارع"[33].

وهذا الخـــلاف أدّى إلى خلاف آخـــر في دلالته الزمنية ، ولهم في ذلك أربعة آراء نجملها في الآتي:

الـــــرأي الأول : يذهب إلى أن دلالة الزمنية للأمر الحال، وهو ما تبناه جمهور النحويين، وجماعة من الأصوليين[34]، ويشير إبراهيم أنيس إلى أن النحاة جعلوا الأمر للزمن الحالي، مؤكدًا أنهم لا يكادون يختلفون في تخصيص زمنه بالحال، فهو يرى أن الأمر يدل على الحال دون سواه[35].

الـــــرأي الثاني: يرى أن دلالته للمستقبل، وهو ما نتلمسه عند سيبويه الذي وصف صيغة الأمر بأنها: "بناء ما يكون ولم يقع"[36]، ووافقه في ذلك المبرد بقوله: " إنما الأمر من الفعل المستقبل ؛ لأنك إنما تأمره بما لم يقع"[37]، وكان رأي السيوطي قاطعا

في هذا الشأن، إذ يقول: "والأمر مستقبل أبدا؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل"[38]، وواضح أن الدلالة الزمنية للأمـــر على المستقبل لدى هؤلاء النحاة مقصود به صيغة الأمر منفردة، وليس في السياق.

الـــرأي الثالث : هذا الرأي يجعل الأمر قابلا للدلالة على الحال تارة ، وعلى المستقبل تارة أخرى وفقا لما يتطلبه السياق، وهذا الرأي هو السائد عند جمع من البصريين، وعللوا ذلك بأن دلالة الأمر على الحال والاستقبال؛ لأنه مأخوذ من المضارع[39]. قال الزمخشري- في كيفية صوغ الأمـــر من المضارع - : " وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة ، فتقول في تضع : ضَعْ، وفي تُضَارِبُ: ضَارِبْ، وفي تدحرج : دحرجْ، ونحوها مما أوله متحرك ، فإن سكن زيدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل، فتقول في تضرب: اضرب، وفي تنطلق: انطلق ..." [40]. وقد تبنّى هذا الـــرأي ودافع عنه الدكتور تمام حسان باعتباره زمنا صرفيا حين قال: "نسب النحاة المضي دائما إلى صيغة (فَعَلَ) وقبيلها، ونسبوا الحال والاستقبال دئما إلى صيغتي (يَفْعَلُ، وافْعَلْ) وقبيلهما ... فالحال أو الاستقبال هما معنى الأمر بالصيغة"[41].

ولاشك أن جعل زمن الحال أو المستقبل لصيغة الأمـــر غير مسلم به، ذلك أن صيغة الأمر نفسها لا يمكنها أن تعين الأمر للحال تارة، وللمستقبل تارة أخـــرى إلا من خلال السياق، والذي يصفه الدارسون بالزمن النحوي، ويصدق ذلك أيضا على صيغة المضارع.

الـــرأي الرابـــع: ينكر وجـــود أي دلالة زمنية لفعل الأمر؛ لأنه يحمل دلالة الطلب بعيدا عن الزمن، وهذا الرأي نجد بذوره قد ظهر لدى عدد من النحاة القدماء منهم ابن الســـراج الذي يُعرِّف الفعل ابتداء بأنه : "ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبر عنه ، وما أمرت به "[42]، فهو يـــدرج الأمر في مجال الفعل، وفي موضع آخر يتحدث فيه ابن السراج عن أقسام الفعل الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، مشيرا إلى أن صيغة الماضي هي فَعَلَ، والحاضر يَفْعُل، وأما صيغة المستقبل فهي صيغة الحاضر نفسها، بشرط أن تكون مسبوقة بالسين أو سوف، ولم يشر إلى صيغة الأمر. فإخراجه لصيغة الأمر من هذه التقسيمات يلمح منه أنه لا يعده ذا دلالة زمنية[43]. وهو مذهب الدكتور مالك يوسف المطلبي الذي يرى أن صيغة الأمر لا دلالة لها على الزمان، وأن الفعل حدث من أحداث الوجود لا اللغة ، فلزم أن يكون له زمن، أو أن يكون الزمن من

مستلزماته، فهو يقر بلزوم اقتران الفعل بالزمن؛ لأنّ الزمن من مقومات الأفعال، وهو ملازم لها، وأن فعل الأمر لا يدل بصيغته على الزمن إلا إذا أريد النص به على ذلك[44]، ثم قال: "وهكذا نخلص أن صيغة الأمر صيغة فعلية مفرغة من الزمن"[45] ، كما ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي المذهب نفسه حيث يرى أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيما للفعل الماضي والمستقبل، وهو رأي الدكتور أحمد عبد الستار الجبوري، الذي وصف الأمر بأنه صيغة إنشاء طلبي يقصد به إلى طلب القيام ، وخلص إلى القول بأن فعل الأمر بالبداهة خال من معنى الزمن؛ لأنه ليس بخبر، وإنما يكون معنى الزمن في الخبر[46].

في حين يرى أبو القاسم الزجاجي أن دلالة الفعل تكون في الزمن الماضي والمستقبل، وينكر دلالته على الحال؛ إذ يقول: "الفعل على الحقيقة ضربان كما قلنا: ماض ومستقبل ... فأمّا فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم، لم يخرج إلى حيز المضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته، فهو المتكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل، ففعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولا، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي"[47].

ولعلّ البطليوسي يعد من علماء العربية الذين أدركوا العلاقة بين صيغ الأفعال والسياقات الواردة فيها ، إذ يرى أن الأشياء قد تعرض لها عوارض تخرجها عن أصولها ، ذكر منها صيغة الفعل على الزمن، فقد تخرج دلالته الزمنية الموضوعة للفعل من صيغته إلى الدلالة على زمن آخر وفق السياق والعوارض التي تعرض لها، حيث يقول: " ألا ترى أن حروف الشرط تدخل على الأفعال الماضية فتصير بمنزلة المستقبلة، فتقول: إن جاءني زيد أكرمته، وكذلك تدخل حروف الجزم على الأفعال المستقبلة فتصيرها بمعنى الماضية، فتقول: لم يجئني زيد أمس، فيلزم من هذا العارض الذي يشكك في حدودها ورسومها أن يقال: الفعل الماضي ينقسم ثلاثة أقسام: ماض في اللفظ والمعنى كقولك: قام زيد أمس، وماض في اللفظ لا في المعنى كقولك: إن قام زيد أكرمته، وماض في المعنى لا في اللفظ، كقولك: لم يقم زيد أمس، ويقال في المستقبل مثل ذلك"[48].

فإذا قلنا: إنَّ الزمن الماضي هو الذي فاتك وانتهيت منه، وإن الحاضر هو: الزمن الذي أنت فيه، فإنَّ المستقبل هو: الزمن الذي لم ينقض ولا الذي أنت فيه؛ أي: الزمن الذي ما زلت تنتظره ، فالبطليوسي خرج بمفهوم الفعل من حيث الزمن من

المستوى الصرفي إلى المستوى النحوي من خلال السياق والقرائن[49]، وهذا ما يدل على أن علماء العربية أدركوا حقيقة الزمن وعلاقته بالفعل، غير أنهم لم يدخلوا في تفاصيلها، ولم يجعلوا لكل من الصيغ الزمنية بابا خاصا به.

وقد أيد رأي الكوفيين في هذه المسألة بعض العلماء المحدثين منهم: الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور مهدي الخزومي[50]، في حين يرى الدكتور عبد الهادي الفضلي أنَّ صيغة (افعل) لا دلالة فيها على الزمن، معللا ذلك بأن صيغ الأوامر ألفاظ إنشائية خالصة، والإنشائيات عنده لا اقتران لها بالزمان[51].

وقد تعقب الدكتور عبد الجبار توامة الآراء السابقة مفندا حججهم ، وخلص إلى "أن إبعاد صيغة (افعل) من حيز الفعلية، ثم تجريدها من الدلالة الزمنية مطلقا لا يتلاءم مع وضعيتها داخل السياق مع بقية الأفعال الأخرى؛ ولا سيما التي لم تقع، كأفعال التمني في المستقبل، والتي لا تتحقق"[52].

ويرى الدكتور علي جابر المنصوري بأنَّ "زمن الأمر هذا المستقبل في أكثر حالاته؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل بعد، أو دوام ما هو حاصل ابتداء"[53]، فمثال الأول قوله – تعالى- : **(فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ)**[54]، فاتقاء النار التي وقودها الناس والحجارة لم يحصل بعد. ومثال الثاني قوله- تعالى- : **(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّـهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ)**[55]، وذلك أنَّ النبي – صلى الله عليه وسلم - لا يترك التقوى مطلقا، فإذا أمـــر بها كان المقصود الدوام عليها. ومن هنا فإنَّ فعل الأمر في الأصل ما دل على طلب أحداث الفعل وصيغته(افعل)، ويقصد بصيغة الأمر هنا أغراضه المختلفة التي يؤديها ضمن سياقاته.

خامـــســا- صيغـــة (اِفْعَلْ): أدرك النحاة أن تحديد أصل الصيغة يفضي إلى طبيعته ودلالته الزمنية، حيث اختلف النحاة في تعريفهم لفعل الأمر، فقد ذهب البصريون إلى أن الأمر يدل على المستقبل؛ لأن الأمـــر هو طلب الفعل، وطلب الفعل لا يكون ولا يتحقق إلا في المستقبل ، حيث يقول سيبويه: "وأما بناء مالم يقع، فإنه قولك آمـــرًا: اذهبْ، واقتلْ، واضربْ"[56]. ومن النحاة المحدثين الذي أخذ برأي البصريين في دلالة فعل الأمر على المستقبل الدكتور عبد الصبور شاهين وذلك في قوله: " الأمر يعني الطلب ، وهو لا يكون إلا في المستقبل، أي: أن الدلالة الزمنية في لقب الأمر التزامية"[57].

ويرى الزمخشـــري أنَّ فعل الأمر يؤخذ من المضارع بعد نزع حرف المضارعة مستندا في ذلك إلى اشتقاقه ، حيث يقول: " وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا تخالف بصيغته صيغته، إلا أن تنزع الزائدة، فتقول في تضَعُ: ضَعْ، وفي تُضَارِبُ: ضاربْ، وفي تدحرج: دحرجْ، ونحوها مما أوله متحرك؛ فإن سكن زدت همزة وصل؛ لئلا يبتدأ بالساكن، فتقول في تضرب: اضرب، وفي تنطلقُ وتستخرج: انطلقْ واستخرجْ ..." [58].

أما الكوفيون فإنهم يرون أن ما اصطلح على تسميته فعل أمـــر ما هو إلا مضارع حذفت من لام الأمر، فصيغة (اِفْعَلْ) عنده أصلها (لِتَفْعَلْ). يقول الفراء عند حديثه عن قوله - تعالى- : **(قُلْ بِفَضْلِ اللَّـهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ)** [59]: "وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أنَّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أنَّ الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوّله الياء والتاء والنون والألف. فلما حذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: اضرب، وافرح؛ لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفا خفيفة يقع بها الابتداء"[60]. وهذا الرأي أكده أبو البركات الأنباري بقوله: "وذهب الكوفيون إلى أنه ثبت أن الأصل في الأمر للمواجهة في نحو: (افْعَلْ) أن يكون باللام نحو: (لِتَفْعَلْ)، كالأمر للغائب إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف"[61]، وعلى ذلك فقد قسّـــم الكوفيون الفعل على ثلاثة أقسام: ماض، ومستقبل ، والثالث هو الفعل الدائم وهو الحال، ومادام أنه طلب فإنه يدل دائما على المستقبل؛ لأنه لم يدخل في حيز الوقوع، وإنما هو فعل يُنْتظر حدوثه في وقت ما من المستقبل[62].

ســـادسا- الدلالات الزمنيـــة لصيغة فعل الأمـــر: يحدد سيبويه دلالة صيغة فعل الأمر (افعل) على زمن الاستقبال فقال: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرا: اذهب، واقتل، واضرب"[63]، ويمكن القول إن صيغة الأمر هي صيغة فعلية لا يختلف الزمن النحوي فيها عن غيرها من الصيغ ما دام الزمن النحوي وظيفته في السياق.

وانطلاقا مما وضعه النحاة لهذه الصيغة من دلالتها على الحال أو الاستقبال، فإنها وردت في القرآن الكريم معبرة عن هاتين الدلالتين، إلا أنها في بعض الأحيان

تخرج لتعبر عن دلالات زمنية متعددة يعزي السبب في ذلك إلى دور السياق التي تحدده مجموعة من القرائن اللفظية أو المعنوية في قلب أزمنة هذه الصيغة، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال بعض النصوص القرآنية، وذلك على النحو الآتـــي:

أ- دلالة فعل الأمر على الزمن الماضي: قد يكون الزمن في الأمر للماضي إذا أريد منه الخبر، كأن يصف جندي بعد الحرب موقعة شارك فيها؛ فيقول: صرعت كثيرا من الأعداء. فتجيبه: أُقْتُل ولا لوم عليك، وافْتِك بهم فإنَّ الله معك. فالأمر هنا بمعنى: قتلتَ وفتكتَ، والمعول عليه في ذلك هو القرائن، فلها الاعتبار الأول دائما في هذه المسألة[64].

فصيغة (افعل) لا تختلف من حيث الدلالة الزمنية عن الصيغ الأخـــرى، فهي تعبر عن جميع المراحل الزمنية، والذي يحدد هذا الزمن هو السياق . فنجد صيغة (افعل) " واقعة في سياق الماضي دالة على أن الحدث وقع وانتهى فيما مضى من الزمن"[65].

فالقرائـــن هي التي تدل على أنها وقعت فعلا في حيز الماضي وإن جاءت على صيغة فعل الأمر الذي زمنه عند كثير من النحاة هو الاستقبال.

من ذلك قوله - تعالى - : **(وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)**[66]، إذ دل فعل الأمر (اجعلوا) على الزمن الماضي، وذلك بالنظر إلى أحداث القصة المتتابعة زمنيا عند وضع يوسف الجهاز في رحال إخوته. ودليل ذلك هو وجودها عند رجوعهم إلى أبيهم حيث قالوا: **(فَلَمَّا رَجَعُوا إِلَىٰ أَبِيهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا نَكْتَلْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)**[67]، فهذه الصيغة وإن جاءت على صيغة الأمر إلا أنها دالة في سياقها على حدث وقع وانتهى فيما مضى من الزمن بالنسبة إلى أحداث القصة.

من ذلك - أيضا - قوله - تعالى- : **(فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّـهُ آمِنِينَ)**[68]، فقوله (ادْخُلُوا مِصْرَ) كان بعد أن دخلوها، وكذلك في قوله تعالى: **(وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُّسْتَقِرٌّ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِ)**[69]، حيث جاء التركيب (ذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرْ) بعد تصبيحهم العذاب وذوقه.

ومنه قوله - تعالى- في قصة موسى- عليه السلام -: **(وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)**[70]، فالفعل (اضرب) فعلا أمر في سياق الماضي؛ لأنه تحقق وانتهى أمره، فسياق القصة يبين أن الضرب على الحجر قد حدث وانتهى زمنه بدليل حكاية ما نتج عن الضرب المأمور به بعد ذلك في قوله تعالى: **(فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)**، فقد تحددت الدلالة الزمنية

للفعل من خلال السياق، حيث لا يراد بالفعل زمنه الذي وضع له، فقد صرفته قرينة سياقية عن المعنى الزمني الموضوع له أصلا عن زمنه الصرفي إلى زمن سياقي حدده التركيب.

ب دلالـــة فعل الأمـــر على الزمـــن الحاضـــر: قد ترد صيغة الأمر دالة على الزمن الحاضر وفقا للسياقات المختلفة التي جاءت فيها، وقد وردت هذه الصيغة في مواطن مختلفة من القرآن الكريم، وذلك من أجل إنزالها منزلة الحاضر الشاهد. من ذلك قوله تعالى: **(ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ)**[71]، حيث جاء فعل الأمر هنا دالا على زمن صب الجحيم على رأس أبي جهل الذي كان عزيزًا في قومه وكريمًا عندهم، يصاحب زمن ذوقه للعذاب. وقوله تعالى: **(يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَـٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ)**[72]، فقد جاء فعل الأمر في هذه الآية دالا على الزمن الحاضر؛ لأن سياق الآية يستدعي ذلك الزمن، وهو يوم إجابة الله- سبحانه وتعالى- الكفار الذين تساءلوا عن يوم المجازاة وهو على نار جهنم حيث يقول لهم: ذوقوا عذابكم وحركم الذي كنتم تستعجلونه[73]. وقوله كذلك: **(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)**[74]، إذ يستفاد من سياق الآية أن الفعل (اقْرَأْ) أمر بالشروع فورا في القراءة، فهو دال على الزمن الحاضر. وقوله - تعالى- : **(يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ)**[75]، فزمـــن الذوق هو زمن سحب المجرمين في النار على وجوههم جـــزاء انحرافهم عن الحق والهدى، وهو زمن الحال.

ج- دلالـــة فعل الأمر على زمـــن الاستقبال : يقول ابن مالك: "والأمر مستقبل أبدا"[76]، وعلق أبو حيان على العبارة السابقة بأن صيغة افعل ونحوها مما هو أمر لا تستعمل إلا في الاستقبال، ودلالة الزمن في فعل الأمر تفهم من دلالة المصطلح، إذ هو يعبر على توجيه الأمر، ولا يكون الأمر بفعل شيء إلا من جهة الحال والمستقبل لا من جهة الماضي لأنه محال.

وقد ذكر عباس حسن بأن " زمـــن فعل الأمر مستقبل في أكثر حالاته "[77]؛ لأنه "مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما هو حاصل"[78]، فالأمر ما يطلب به حدوث شيء في الاستقبال ، نحو : اسمع، وهات، وتعال[79]، أي : أن دلالة الزمن في صيغة الأمر، فهو يدل على الاستقبال. فزمن فعل الأمر الاستقبال باعتبار الحدث المأمور به ، أو باعتبار الأمر والطلب الصادر من المتكلم وملاحظة وقت الكلام نفسه فزمنه الحال. أما تجريدها من دلالتها على الزمن كما يدعـــي الأصوليون، وبعض

النحاة المحدثين فرأي لا يساير أسلوب العربية في التعبير[80]، ودلالة الزمن وتنوعاته في صيغة الأمر إنما تشترك في تحديدها القرائن السياقية سواء أكانت لفضية أم معنوية.

فتدلُّ صيغة "اِفْعَلْ" عند نحاة البصرة والكوفة على المستقبل؛ لأن الأمر يطلب به الفعل لِمَا لم يقع وهذا ما أشار إليه سيبويه، ويؤكده أبو العباس المبرد بقوله: "إنما الأمر من الفعل المستقبل لأنك إنما تأمره لما لم يقع"[81]. وهو كذلك "عند الكوفيين؛ لأنهم قسَّموا الأفعال ثلاثة أقسام: ماضٍ ومستقبل وحال"[82].

أما ابن جني فنجده يقرن الفعل بقرينة تفيد زمن المستقبل - كما فعل مع زمن الماضي وزمن الحاضر- فيقول: " وكذلك جميع أفعال الأمر والنهي نحو قولك: قُمْ غداً، ولا تقعُدْ غداً"[83]. ومثال ذلك قوله - تعالى- :**(ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ)**[84]، وقوله- أيضا - : **(هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)**[85]، وقوله - أيضا- : **(قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ)**[86]، وقوله - أيضا- : **(نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)**[87]، فالأفعال في هذه الآيات كلها دالة على الاستقبال.

ومن الأفعال الدالة على الاستقبال الواردة في صيغة الأمر قوله - تعالى- : **(هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)**[88] فامشوا في مناكبها ، أي : فاسلكوا أيها الناس جوانبها وأطرافها وترددوا في وأرجائها، فالفعلان السابقان (أمشـــوا- كلوا) دلاَّ على زمن المستقبل؛ لأنه طلب حصل بعد زمن الأمر، وتوجد قرينة تصرفه على ذلك. ومن دلالة فعل الأمر على المستقبل أيضا ما ورد في قوله - تعالى- : **(فَذُوقُوا فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا)**[89]، فإن دلالة الفعل (ذوقوا) على المستقبل لا غبار عليها، ليس لأنه لا يمكن أن يتحقق إلا في المستقبل فحسب؛ بل لأنه مما يقال لأهل النار في يوم القيامة تبكيتا لهم على ما كان يصدر منهم في حياتهم.

د- دلالـــــة فعل الأمـــــر على الزمـــــن العام: سبق الذكر أن صيغة (افعل) تدل على في أغلب أحوالها على المستقبل، وتدل على الحاضر والماضي إذا اتصلت بقرائن تخلصها لإحدى هذه الأزمنة، كما أن هذه الصيغة تدل على الزمن العام وذلك عندما "يقع فعل الأمر في جواب الشرط غالبا، فيكون بمثابة قوانين عامة مطلوب تنفيذها متى وجب ما يدعو إليها، وليس لها مدى تنتهي فيها"[90]. ومن ذلك قوله - تعالى: **(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّـهِ)**[91]، فقد جاء فعل الأمر (أَجِـــرْهُ) للدلالة على زمن عام، فهذا الحكم ثابت في كل وقت وحين. ومنه قوله -

أيضا- : **(وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ)**[92]، فالفعل (قَاتِلُوا) لا يدل على زمن محدد؛ وإنما يسع جميع الأزمنة.

ومن الأمثلة - أيضا - التي جاء فيها فعل الأمـــر دالا على زمــن عام قوله تعالى: **(وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّـهِ حَسِيبًا)**[93]، فهذه الأحكام سارية على في كل زمان على كل من كفل يتيما، وهو قانون ينظم الحياة الاجتماعية، ويبين كيفية التعامل مع فئة الأيتام، وكيفية فض النزاعات في الأسرة، واحتواء المشاكل الأسرية. وقوله - أيضا- : **(وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّـهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّـهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا)**[94]، فالفعل (ابْعَثُوا) ينطلق من الماضي البعيد إلى المستقبل الذي قد يمتد إلى آخر هذه الحياة.

ومن ذلك - أيضا - قوله- تعالى- : **(يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ)**[95] إذ ورد الفعلان (أعرض، واستغفري) في سياق دال على الحال وذلك انطلاقا من سياق سرد أحداث القصة والمتمثلة في التباس موقف العزيز من امرأته ويوسف عندما وجدها على ذلك الخلاف، وبعد توصله إلى حقيقة براءة يوسف وتهمة امرأته طلب منها على وجه الإلزام في الحاضر بأن يبتعد يوسف انطلاقا مما قاله محمد حسن الحمصي في تفسير هذه الآية: "أعرض عن هذا، أي تجاوز عن التحدث بهذا الأمر واكتمه"[96]، وتستغفر امرأته في الحال عما اقترفته، وقد تكون دلالة الاستغفار متمثلة في الاعتذار مما بدا منها. يقول ابن كثير: "**(استغفري لذنبك)** ، أي : يقول لامرأته وقد كان لـــين العريكة سهلا، أو أنه عذرتها لأنها رأت ما لا صبر لها عنه فقال لها : استغفري لذنبك، أي : الذي وقع منك من إرادة السوء بهذا الشاب، ثم قذفه بما هو برئ منه، **(إنك كنت من الخاطئين)**" [97]، ومن هذا المنطلق يكون كتم الأمر بالنسبة إلى يوسف ، والاعتذار بالنسبة إلى امرأة العزيز في الحال وليس في زمن آخـــر.

الخاتمـــــة:

من خـــــلال العرض السابق يمكن أن نستخلص النتائج الآتيـــة:

1- العربية لغة لها مقوماتها التي تحيا بها، وهذه المقومات كامنة فيها من خلال ما أمـــدها به القرآن الكريم من أساليب حفظت لها كيانها، فما نزول القرآن بهذه اللغة إلا ليكون لها طاقة كامنة تستمد منه حياتها.

2- يعد القرآن الكريم من أهم المصادر في الاحتجاج، فهو يتضمن دلالات زمنية ومعاني ينفرد بها عما سواه من الخطابات.

3- للقرآن دور كبير في تحديد الزمن من خلال صيغ الأمر التي وقفنا عندها، وهذا يدل على أن زمن قد يتغير وفق السياقات الواردة فيه.

4- أن مفهوم الزمن الصرفي للفعل يقوم على وظيفة الصيغة الفعلية المفردة، أما زمنه النحوي فينبع من وظيفة الفعل في السياق من خلال التركيب الجملي بعناصره المختلفة.

5- تنوع دلالات الزمن لا يفهم من الصيغة لوحدها، وإنما يفهم من خارجها وهو السياق، ومن دراستنا لزمن فعل الأمر ندرك أن السياق بمساعدة القرائن- معنوية كانت أو لفظية- له أثر في إيجاد الزمن، وهذا يثبت أن الصيغ في السياق لا ارتباط لها بزمن معين. ولا يجوز دراسة الدلالة الزمنية للصيغ بمعزل عن السياق الواردة فيه.

6- دلالة صيغة الأمر الزمنية (اِفْعَلْ) لا تقتصر على المستقبل؛ بل يتعدى ذلك إلى أزمنة أخرى ، فقد بينت الدراسة أن دلالات صيغة الأمر تقوم على المجالات الزمنية الآتية: دلالته على الزمن الماضي، ودلالته على الزمن الحاضر، ودلالته على زمن المستقبل، ودلالته على الزمن العام المطلق، ويتحصل على ذلك مما يبرز من قرائن تدخل في بناء الجملة، وهذا يدل على أن العربية تستطيع بصيغة واحدة التعبير عن أزمنة مختلفة بطرائق لغوية متنوعة.

7- يوصي الباحث بالاهتمام بالدراسات اللغوية التي توظف اللغة توظيفا دلاليا، وذلك من خلال التعامل مع النصوص عن قرب بالتحليل والتعليل؛ لا سيما النص القرآني المعجز في نظمه ومعناه.

الهوامـــــش :

([1]) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، لفاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي– القاهرة، 1977م: ص229.

([2]) الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط:3، 1988م: 12/1.

([3]) ينظر: شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية– بيروت،ط:1، 1992م: 17/1.

([4]) ينظر: أقسام الكلام العربي: ص231.

([5]) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة– الدار البيضاء بالمغرب، 1994م: ص242.

([6]) المصدر نفسه: ص232.

([7]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص240، الزمن واللغة، د. ملك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م: ص83.

([8]) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، د. عبد الحميد أحمد هنداوي، المكتبة العصرية– بيروت، 2008م: ص50.

([9]) ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، لعبد الجبار توامة، دار المطبوعات الجامعية– الجزائر : ص9–10.

([10]) ينظر: أقسام الكلام العربي: ص237.

([11]) الزمن واللغة: ص82.

([12]) المصدر نفسه: ص71.

([13]) سورة يوسف: الآية 87.

([14]) سورة يوسف: الآية: 88.

([15]) ينظر: التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط:1، 1999م: ص37. المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة للنشر والتوزيع– الكويت، ط:1، 2003م: ص106، 107.

([16]) سورة طه: الآية 12.

([17]) سورة طه: الآية 21.

([18]) سورة البقرة: الآية 144.

([19]) سورة الكهف: الآية 27.

([20]) سورة لقمان: الآية 17.

([21]) شرح ابن عقيل على الألفية، لابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر– دمشق، ط:2، 1985م: 25/1، ينظر: النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف– مصر، ط:3، : 64/1.

([22]) الفعل والزمن، د. عصام نور الدين، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر– بيروت، ط:1، 1984م: ص92.

([23]) شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط:11، 1963م: ص36.

([24]) القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة– بيروت، 2005م: 1/ 344.

([25]) معجم مقاييس اللغة، دار الفكر– بيروت، 1979م: 137/1.

([26]) التعبير الزمني عند النحاة العرب، لعبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، 1987م: 137/1.

([27]) جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصرية– بيروت، ط:28، 1993م:23/1.

([28]) شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب– بيروت: 58/7.

([29]) شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاي، ومعه كتاب منهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذّهب، تأليف: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م: ص22.

([30]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ص241. من أسرار العربية، للدكتور/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط:3، 1966م: ص155. .

([31]) ينظر: الكتاب: 17/1، 162/3. همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية–مصر: 45/1.

([32]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط:1، 2003م: 427/2، همع الهوامع: 45/1.

([33]) شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:1، 2000م: 38/1.

([34]) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين، لمصطفى جمال الدين، دار الهجرة– إيران– قم، ط:2، 1405هـ: ص154.

([35]) ينظر: من أسرار اللغة: ص155، 156.

([36]) الكتاب: 12/1.

([37]) المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت: 83/1.

([38]) همع الهوامع: 35/1.

([39]) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ص154.

([40]) المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط:1، 1993م: ص339.

([41]) اللغة العربية معناها ومبناها: ص243، 250، 251.

([42]) الموجز في النحو، لابن السرج، تحقيق: مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1965م: ص27.

([43]) ينظر: المصدر نفسه وصفحته.

([44]) ينظر: الزمن واللغة: ص121- 123.

([45]) المصدر نفسه: ص123.

([46]) ينظر: نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجبوري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت، 2006: ص30.

([47]) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجي تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط:5، 1986 م.: ص87.

([48]) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر- بغداد، ط:1، 1980م: ص90.

([49]) ينظر: دلالة الزمن في التراكيب العربية (بحث)، للدكتور/ المبروك أحمد بلحاج، كلية اللغات- جامعة طرابلس: ص4.

([50]) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، د/ إبراهيم السّـــامرّائي، مطبعة العاني ببغداد، 1966م: ص21، في النحو العربي نقد وتوجيه د/ مهدي المخزومي، دار الرّائد، بيروت لبنان، ط:2، 1986م: ص120.

([51]) ينظر: دراسات في الفعل، دار القلم- بيروت، ط:1، 1982م: ص21، 54.

([52]) زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر: ص4، 5، 6.

([53]) الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر-عمان، ط1، 2002م: 84.

([54]) سورة البقرة: الآية 24.

([55]) سورة الأحزاب: الآية 1.

([56]) الكتاب: 12/1.

([57]) المنهج الصوتي للبنية العربية- رؤية جديدة في الصرف العربي، لعبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1980م: ص61.

([58]) المفصل ، للزمخشري: ص339، وينظر: شرح المفصل: 289/4.

([59]) سورة يونس: الآية 58.

([60]) معاني القرآن، لأبي زكريّا الفراء، عالم الكتب، بيروت ط:3، 1983م: 469/1.

([61]) الإنصاف في مسائل الخلاف: 430/2.

([62]) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ص61.

([63]) الكتاب: ص12/1.

([64]) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: 65/1.

([65]) الزمن في القرآن الكريم- دراسة دلالية للأفعال الواردة فيه، د. بكري عبد الكريم، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2001م: ص128.

([66]) سورة يوسف: الآية 62.

([67]) سورة يوسف: الآية 65.

([68]) سورة يوسف: الآية 99.

([69]) سورة القمر: الآية 38، 39.

([70]) سورة الأعراف: الآية 160.

([71]) سورة الدخان: الآية 48، 49.

([72]) سورة الذاريات: الآية 13، 14.

([73]) ينظر: تفسير للطبري- جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جرير الطبري، تحقيق: محمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، ط:2: 389/2.

([74]) سورة العلق: الآية 1.

([75]) سورة القمر: الآية 48.

([76]) شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط:1، 1990م: 17/1.

([77]) النحو الوافي، عباس حسن: 65/1.

([78]) الزمن والفعل، عصام نور الدين: ص92.

([79]) ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتب العلمية- بيروت: ص20.

([80]) ينظر: الزمن في القرآن الكريم، لبكري عبد الكريم: ص87.

([81]) المقتضب: 83/1.

([82]) التعبير الزمني عند النحاة العرب: ص143.

([83]) اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر- عمان/الأردن، 1988م: ص109.

([84]) سورة الحجر: الآية 46.

([85]) سورة الملك: الآية 15.

([86]) سورة البقرة: الآية 68.

([87]) سورة الحجر: الآية 49.

([88]) سورة الملك: الآية 15.

([89]) سورة النبأ: الآية 30.

([90]) ينظر: الزمن في القرآن الكريم: ص137.

([91]) سورة التوبة: الآية 6.

([92]) سورة التوبة: الآية 12.

([93]) سورة **النساء**: الآية 6.

([94]) سورة النساء: الآية: 35.

([95]) سورة يوسف: الآية: 29.

([96]) تفسير وبيان القرآن الكريم مع أسباب النزول للسيوطي: ص190.

([97]) تفسير ابن كثير، لبن كثير، دار الثقافة للنشر– الجزائر، ط:1، 1990: 386/3.